



العلمية ومصطلحاتها وأدواتها الأساسية وتدريب الكوادر الوطنية المختصة على إعداد نظم التصنيف والفهرسة و كيفية تطبيقها واستخدام النماذج والاستمارات الخاصة بالإرشيف وكيفية التعامل مع الوثائق المتراكمة خلال فترات سابقة.

ولتسليط الأضواء أكثر على الدورة وأهميتها الاستراتيجية ومدى الاستفادة منها علميا وعمليا في مجال الإرشيف وحفظ وتصنيف الوثائق التقت "الثورة" عددا من مسؤولي المركز ومن المشاركين والشخصيات ذات العلاقة فكانت الحصيلة كما يلي:

لقاءات/ حمدي دويلة -
عبد الخالق البحري

اختتمت مؤخرا بالمركز الوطني للوثائق في صنعاء فعاليات الدورة التدريبية الأولى لمسئولي الإرشيف في محافظات (صنعاء، عدن، حضرموت، المكلا، سيئون، الحديدة، تعز، ذمار، البيضاء، حجة، صعدة، شبوة، مأرب) بمشاركة ٥٤ كادرا مختصا والتي نظمتها المركز على مدى خمسة أيام بالتعاون مع وزارات (الخدمة المدنية، المالية، الإدارة المحلية، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة) في المحافظات كمرحلة أولى، واستهدفت الدورة التي تأتي في إطار فعاليات المركز لعام الوثائق ٢٠٠٥ من أجل خلق وعي وقناعة بأهمية الإرشيف المنظم في العملية الإدارية والتنموية ورفع المستوى الفني لمسئولي الإرشيف من خلال التعريف بأسس الأرشفة

في الدورة التدريبية الأولى لمسئولي الإرشيف في المحافظات بالمركز الوطني للوثائق؛

الإشادة بقرار رئيس الجمهورية باعتبار «٢٠٠٥» عاما للوثائق

التأكيد على رفع مستوى كوادر الإرشيف والمخطوطات

في اليمن في مجال الإرشيف وعلوم السكرتارية ونظام الأرشفة والتوثيق العلمي، واستفدنا كثيرا في مختلف الجوانب التوثيقية وأعتقد أن الدورة حققت أهدافا وطموحات استراتيجية لبناء قاعدة أساسية لواقع توثيقي سليم في بلادنا.

إعادة الاعتبار لمسئولي الإرشيف

الأخ/ توفيق محمد الدمازي - من محافظة الحديدة - يقول: تأتي أهمية الدورة ومدى الاستفادة منها من مدى الحساسية والحاجة الماسة والمكانة الكبيرة التي يمتاز بها مسؤول الإرشيف بعدما كان مجهول الهوية ومهمشا في الهيكل الإداري لدى المؤسسة أو الدولة بشكل عام.. وقد استفدنا من هذه الدورة معرفة الأهمية والمكانة الكبيرة لمسئولي الإرشيف الذي يجعل من عمله شيئا وثائقيا للوطن وخدمة بلاده في توثيق ما كان تاريخيا أو علميا أو ثقافيا.. ومن خلال هذه الدورة نستطيع أن نساهم في عملية حفظ الإرشيف وتطوير عملية التوثيق في اليمن والاهتمام بكل وثيقة تصل إلينا أو عن طريق البحث عنها بعد فحصها وتحديد أهميتها والحفاظ عليها وإعطائها المكانة التي يجب أن تأخذها الوثيقة المعينة في هذا الاتجاه.. وفي الحقيقة كانت الدورة هامة جدا وأقادتنا كثيرا في مجال المسميات الخاصة بالإرشيف وأنواعه والمفاهيم الهامة عن التوثيق وطرق الحفظ التي كنا نجهل الكثير منها مثل الإرشيف الجاري والوسيط والمراحل التي تمر بها الوثيقة وصولا إلى الحفظ النهائي أو الإتلاف إذا لم تكن ذات أهمية..

اهتمام ورعاية

الأخ/ شوقي عبدالرشيد - من مكتب الخدمة المدنية بمحافظة عدن - يقول: الدورة هامة جدا وكان لها الأثر الإيجابي والتميز في تأهيل كوادر وطنية متخصصة في مجال الإرشيف وحفظ الوثائق ورغم قصر مدتها نسبيا استفدنا الكثير والكثير في مجال الإرشيف والتوثيق التجاري والعام وكيفية حفظ الوثائق القديمة والرجوع إليها وطرق اتلافها وأتمنى أن تكون هناك دورات تدريبية مماثلة حيث وأن عملية التوثيق تعتبر أحد أهم الشواهد العصرية لحياة الشعوب والذاكرة الحية لأي أمة وأي وطن له تاريخ، ولعل الأمر الأكثر استحقاقا للإشادة هو مبادرة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله وقراره باعتبار العام ٢٠٠٥ عاما للوثائق انطلاقا من مدى الاهتمام والرعاية الكبيرة لفخامته بالتوثيق والأرشفة وحفظ الذاكرة الحقيقية لحياة الأمة وتاريخها المعاصر.. والذي من خلاله اعطى حافزا تشجيعيا ومنعويا كبيرا للاهتمام بالوثائق وتحديث وتطوير الإرشيف في مختلف محافظات الجمهورية.

الدورة فقد اعتبر أن هذه الدورة هي حدث نوعي ينفذه المركز الوطني للوثائق على مستوى المحافظات للمرة الأولى.

مشيرا إلى أن خطة المركز خلال العام الجاري ستعد استراتيجية نزول المدربين إلى عواصم المحافظات حيث يشمل التدريب أكثر من جهة أما بالنسبة للدورة الحالية فقد تم خلالها - كما أشار - إعطاء المشاركين جرعات مكثفة من المعارف في مجالات الإرشيف وطرق حفظ الوثائق ومعالجتها كما تم تزويدهم بالادوات والاستمارات والنماذج التي تساعدهم في إنجاز مهامهم بسهولة ويسر، مستفيدين من التجارب التي مرت بها الدول الأخرى والتي منها (تونس، العراق، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا) وخرج المشاركون بحزمة من المعرفة الكافية والخبرة الشافية للحفاظ على الوثائق وصيانتها.

تكثيف

المشاركين في الدورة كانت لهم العديد من الانطباعات والرؤى حول ما تلقوه خلال الدورة، وقد التقينا عددا منهم كما يلي:

الأخت/ نادية مهدي مشاركة - من محافظة عدن - تقول: هذه الدورة مهمة جدا والمطلوب هو تكثيف وتوسيع الأنشطة الخاصة بتنظيم الإرشيف والوثائق في جميع المحافظات وقد تعرفنا خلال الدورة على الكثير من الأنظمة والقوانين الدولية والمحلية الخاصة بحفظ الوثائق وتنظيمها في الإرشيف القديم والجاري والوسيط والنهائي والتوعية الكاملة والبحث العلمي وتحسين الأسس والطرائق والوسائل الحديثة في تنظيم الإرشيف سواء كانت مستندات أو محررات وعمليات الترقيم والتسجيل والحفظ.

أصول التوثيق

الأخ/ سيف محمد ناصر - من محافظة شبوة - يقول: تمت الاستفادة الكبيرة من مجريات الدورة التي تعتبر الأولى من نوعها



سيف محمد ناصر



شوقي عبدالرشيد



توفيق محمد الدمازي



نادية مهدي



خالد العمري

القاضي أبو الرجال: سنعمل على تكريس فعاليات العام لتعزيز الوعي بأهمية الإرشيف في مصلحة العمل الإداري بمختلف المجالات

أرشفة الوثائق لكنه لا يمكن الاستغناء عن الإرشيف لحفظ أصول الوثائق وفهرستها ووضع الأدلة لمحتوياتها لتسهيل عملية الاسترجاع والبحث للوثيقة بغض النظر عن السرعة التي يمتاز بها جهاز الكمبيوتر في عملية الاسترجاع والبحث.

حدث نوعي

أما الأخ/ خالد عبد الله العمري مدير عام المحفوظات والإرشيف الجاري والوسيط بالمركز الوطني للوثائق وأحد أعضاء هيئة التدريب

دور كبير

وحول النظم الإلكترونية الحديثة في مجال التوثيق والأرشفة أشار الأخ وكحل المركز إلى ما يتمتع به الكمبيوتر من دور كبير في حفظ الوثائق يفوق مرات عديدة الطرق والأجهزة المستخدمة في السابق كاجهزة ما يسمى الميكروفيلم وهو الأسلوب الأساسي لكونه يحفظ من ١٠٠ إلى ١٥٠ نسخة وقال: لكن هذا لا يعني الاستغناء عن الاحتفاظ بأصل الوثيقة.. ورغم أن الاتجاه بدأ نحو الكمبيوتر والإسكينر في

ممثلون عشر محافظات تم منحهم الخبرات النظرية والعملية على أيدي الكادر التدريبي التابع للمركز ومن المعهد الوطني للعلوم الإدارية إضافة إلى تمكينهم من التطبيق العملي لما تلقوه خلال الدورة ونحن نتمنى من المشاركين الاستفادة من برامج واهداف الدورة في إعادة تنظيم اعمالهم وترتيب الأرشفة لما لذلك من أهمية في خدمة الإدارة وتطوير العمل الإداري في مختلف المؤسسات المركزية والأمركية إضافة إلى تكريس جهودهم للاهتمام بالوثائق في مختلف مراحلها في الإرشيف الجاري وكيفية التعامل اليومي مع الإرشيف الوسيط وطلب واسترجاع الوثيقة وطرق الحفظ النهائي ونظام التحويل وحفظ تاريخ الوثيقة كمرجع للباحثين والدارسين.

وأضاف: بالإضافة إلى ذلك فقد تم تعريف المشاركين بمواد ونصوص القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٢ الخاص بالوثائق والذي ينص على أنه لا يحق لأي جهة مهما كانت أن تقوم بإتلاف أي وثيقة إلا بعد موافقة رئيس المركز الوطني للوثائق.

وهنا أحب أن أشير إلى تلك الجهود الخلاقية التي بذلها الأخوة الحاضرون والمدربون لإنجاح الدورة سواء من كوادر المركز أو من الجهات المشاركة وهم الأخوة: نبيل محمد العلفي وفؤاد عبد الوهاب الشامي وعلي محمد الجويبي وحسين الروني وعبدالله الحداني وخالد عبد الله العمري.

وأشار الأخ وكيل: إلى أن الجانب التدريبي الذي يقوم به المركز قد شمل أيضا التعاون مع الأخوة في تونس الشقيقة لتنظيم العديد من الدورات التدريبية في اليمن وقام بإرسال عدد من المتدربين إلى تونس للتدريب في مجال الإرشيف مع إدخال التقنيات الحديثة في مجال الإرشيف إلى المركز الوطني والعمل على تطوير الإرشيف في الجهات الأخرى باستخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال وبما يؤدي إلى مزيد من الاهتمام بالوثيقة الأصل وحفظها والاستفادة منها خلال عملية الاسترجاع..

عام الوثائق

في البداية التقينا الأخ القاضي/ علي أحمد أبو الرجال رئيس المركز الوطني للوثائق الذي تحدث عن الدورة وأهميتها والهدف منها فقال: نحن نطمح أن تكون هذه الدورة فاتحة لدورات تدريبية مماثلة، من المقرر أن تعقد في صنعاء وفي عدد من المحافظات خلال عام الوثائق والأعوام الأتية بمشيئة الله تعالى.. وأشار القاضي أبو الرجال إلى أن اليمن يحتفي هذه السنة بعام الوثائق، وهذا يجعلنا حريصين على أن يكون عاما حافلا بالعمل المستمر.. ويعتبر مجال التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية من أولويات عمل المركز لأنه السبيل الوحيد لرفع مجالات الإرشيف بالمعرفة وتعزيز الخبرة لديهم وتعزيز القناعة والتميز بعمل رائع وغير هامشي.

ذلك أن الإرشيف يجب أن ينظر إليه باعتباره مخزن الذاكرة الحية للوطن والشعب ومصدرا للدراسات والبحث والعلوم، كما يجب أن ينظر إليه باعتباره أحد مرتكزات الإدارة العصرية..

وعلى أساس هذا الاعتبار الأخير يحرص المركز الوطني للوثائق على عقد الندوات والدورات التدريبية الموجهة للعاملين في مجال الإرشيف، فروع مكاتب الوزارات والوحدات الإدارية بالمحافظات ويشير الأخ رئيس المركز الوطني للوثائق إلى الحاجة لتعزيز الوعي بأهمية الإرشيف لدى كل القيادات الإدارية وصناع القرار، وعندما يتحقق الوعي فإن العاملين في مجال الإرشيف سيصبحون بانهم محل تقدير واهتمام من قبل الوحدات الإدارية التي يعملون فيها وحينها سيكون للتدريب وبناء الخبرات أثره البالغ في تطوير عمل الإرشيف.

وقد أظهر المشاركون في الدورة حماسهم الكبير مع المحاضرات التي قدمت لهم، وهذا في الواقع مؤشر على إمكانية أن تساهم مثل هذه الدورات في كسب المزيد من الكوادر المؤهلة في مجال الإرشيف والإفادة من حماسها لتنظيم الإرشيف الجاري والوسيط وهذا ضروري لضمان انتقال الوثائق بشكل أفضل إلى المركز للحفظ النهائي وفقا للقانون.. وسيعمل المركز جاهدا على تنويع الدورات التدريبية لتحقيق أكبر قدر من الفائدة، وسيرسل مزيدا من المتدربين من مختلف الجهات إلى دورات تدريبية في الخارج.. لكن ذلك يتوقف على مدى تفاعل تلك الجهات مع الموضوع الذي نحن بصددته حتى تنمر مثل هذه الدورات النموذجية.

اللامركزية الإدارية

كما التقينا بالأخ علي سعد طواف وكيل المركز الوطني للوثائق الذي أكد بدوره على أن إقامة المركز لهذه الدورة التدريبية ضمن فعاليات عام الوثائق ٢٠٠٥ تأتي في إطار اهتمامات المركز بالوثائق في المحافظات، حيث سبقها إقامة العديد من الدورات التدريبية لتنظيم عمل الوثائق في المحافظات لخدمة اللامركزية الإدارية والمالية، وقد شارك في هذه الدورة ٥٤ متدربا

المتدربون: تلقينا الكثير من المعارف النظرية والعملية خلال الدورة وأصبح لدينا حافز للمزيد من العطاء

صورة "مسئول الإرشيف" المهتمشة في طريقها للزوال إذا استمرت هذه الفعاليات التدريبية